

# شهادة شذوية

## في هوامش مسألة الديون العراقية

(٢-٣)

عبد العزيز حسونة

انفتحت شهية مؤسسات الدولة على الاستيراد بالدفع الاجل الذي اصبح بالنسبة لهذه المؤسسات يعني انه شراء من دون عوض، ولم تتوقف المؤسسات عند توصيات اللجنة والمناقشات في مكتب الوزير وانما اتسافت بانفاق غير مسؤول الى الشراء من دون دراسة او تقدير معقول للاحتياجات، حتى وصلت الامور الى استيراد الطحين برغم وجود مطاحن كبيرة وكافية في ذلك الحين، ولتقريب الصورة فقد شاهدت في احد الايام وكان الوقت ليلاً ان احد الدكاكين قد خزن على الرصيف المقابل له تلاً من اكياس الطحين وكان الجو ممطراً وهو لم يحمها باي غطاء، ومررت بصاحب ثمنه بعد صباحاً وقلت يا رجل اريد القول لك ان هذا الطحين اشتريناه (بالدين) وسندف ثمنه بعد سنتين، ولكن من خلال نظراته الي تاكدت من ان كلامي لا يعني شيئا.

**الكلف التي ترتبت على التوجه:-**

لاشك في ان الشراء التقدي اقل كلفة من الشراء بالاجل وكانت المدة المرسومة سنتين كمددول وما سهل الحصول على مدة التاجيل هذه وهو اضطراب اسواق المنطقة تبعاً لتصاعد هدير المادع على جبهة الحرب والمخاطر التي ظهرت وبالطبع فان السوق السوداء العالمية انتعشت ايضاً، وفي خضم ذلك فقد استبعد الحساب الدقيق للتكاليف برغم تسلك الفنين بالقواعد والاقيام المحسوبة للسلع والعدات المستوردة ما امكنهم ذلك عند التعاقد على الشراء، واستغلت الجهات السوقية والناقلة وكذلك شركات التامين الموقف بجني الارباح

الكبيرة، ووصل سعر نقل طن السمنت من ميناء الشويخ في الكويت الى بغداد اكثر من خمسين دولاراً بضمنها الرسوم والاراضيات كذلك بدأت لعبة اكتناظ الموائن وابتكار التعويض عنها (congestion fees) وكان تصاعد ارقام رصيد الالتزامات الناشئة عن الشراء بالدفع الاجل مستمرا لتقفز الى مليارات الدولارات في حين ان عائدات تصدير النفط لم تعد كافية للوفاء بها. و هنا بدأ التراكم الذي وصل مداه خلال فترة لا تزيد على الثلاث سنوات ليصطدم بهبوط اسعار النفط اواخر عام ١٩٨٥ كما اوضحنا في بداية هذا البحث مع ما رافقه من احداث. ولا يغيب عن البال في ان الاوضاع الاقتصادية في المنطقة بشكل عام

و خاصة منطقة الخليج كانت تعاني ركودا تجاريا واقتصاديا كبيرا، بعد ان انسحبت منها البنوك العالمية الكبرى التي فتحت مواقعها وكان البعض منها يحاول تأسيس مراكز اقليمية كبيرة. و وصل الامر باحدى دول الخليج لايقاف صرف رواتب الموظفين لفترة وصلت الى ما يقارب الستة اشهر. وكان لا بد من ان يعلن الاخفاق (Default) عن نفسه بداية عام ١٩٨٦، اذ توقف السداد للدفعات المستحقة بما فيها مستحقات خدمة الدين. و بدأ البحث في المعالجات و لم يكن هناك من مفر الا بتقديم التنازلات، لاستمرار الحاجة للامدادات بعد تصاعد التكاليف لمواجهة اثار الحرب المستمرة و لتراجع مكونات الناتج المحلي. و بسبب بدء اضطراب سير الاعمال فإن المصارف لم تكن في موقف القادر على تقديم الاحصاء الضروري للديون المستحقة او التي لم تستحق بعد. و اتفق على ان تترك مهمة تقديم مستندات الدين الى الجهات الدائنة ليتم مقابلتها مع ما يتوفر في الداخل من وثائق خاصة بها.

### أنواع الديون:

كانت الديون المستحقة على نوعين: الاول - الناتج عن تنفيذ المشاريع او ما اطلق عليه الدين الحكومي و كان مغطى في معظمه من هيئات او وكالات ضمان الصادرات في بلدان الممولين. الثاني - التجاري وهو الناشئ عن عمليات استيراد المواد و السلع



الاستهلاكية في معظمه. **محاولات لتطبيق الأزمة:** كان الاحراج في اقصاه اذ ان حجم الديون بنوعها كان لا يتجاوز (٤٠ مليار دولار عام ١٩٨٦ و تزايدت لتصل الى ما مجموعه اقل من (٨٥) مليار دولار عشية احداث دخول الكويت حيث تم تأكيد الرقم الاخير بتاريخ ١٩٩١/٦/٣٠ وكان لتراجع الواردات النفطية منذ نهاية عام ١٩٨٥ وضغوط نفقات الحرب تأثير كبير على ما قدمه العراق من عرض لتاجيل النفط. وفوق ذلك كان موضوع التطورات الكبيرة على ساحة الصراع السياسي الدولي وتبوتر مفاهيم الوحدة الأوروبية مبعدا الجودلة (Rescheduling) خاصة بالنسبة للدين التجاري الذي تسبب في التزامات كبيرة على مصرف الراقين لتجنب الدخول

في حقل الافلاس الذي يصله المصرف الذي يجداول التزاماته كقاعدة. **مسااعي التاجيل ونتائجها:-** استمرت مساعي تاجيل تسديد الديون المستحقة بنوعها التجاري والحكومي من خلال الاتصال بالبنوك الدائنة ومن خلال الاتصالات مع مؤسسات ضمان الصادرات الحكومية بالنسبة للدين الاخر مثل (Hermes) الألمانية و (Cofas) الفرنسية و (Saca) الايطالية و (ECGD) البريطانية و (Ekn) والسويدية (Miti) اليابانية الخ.....

### اتفاقيات التاجيل:-

بدأت الاتصالات مع الجهات الدائنة عموماً مطلع عام ١٩٨٦ لمعالجة المستحقات التي ترتبت على عمليات الاستيراد بالدفع الاجل من القطاعين العام والخاص وعلى تنفيذ تعاقبات المشاريع الحكومية وتجهيزاتها. مايعني هنا هو الدين التجاري الذي بدأت الاستحقاقات الناشئة عنه تتراكم، وتقرر ان يبأشر بالتفاوض مع الدائنين من بنوك وشركات وهيئات وذلك منتصف عام ١٩٨٦ وهو الوقت الذي لم يكن تراكم المستحقات قد اوصلها الى حالة متفاقمة او الى طريق مسدود بسبب استمرار المجهزين والمقاولين على التعامل مع السوق العراقي وامداده بالسلع الاستهلاكية والراسمالية. ومرد ذلك بالطبع كانت حالة الركود الاقتصادي العالمي الذي نتج عن تراجع سعر صرف الدولار الامريكي وانخفاض اسعار النفط. وفوق ذلك كان موضوع التصورات الكبيرة على ساحة الصراع السياسي الدولي وتبوتر مفاهيم الوحدة الأوروبية ومباشرة الاجراءات الكفيلة باتمام قيامها وكذلك بوادر انهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي.



### مع اطلالة شهر رمضان

## ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في أسواق الموصل

الموصل / عادل عبد الرزاق

تصاعدت أسعار المواد الغذائية في أسواق مدينة الموصل بشكل ملحوظ مع الأيام الأولى لشهر رمضان لتستقر مع الأسبوع الأول عند مستويات قياسية أثار قلق المواطنين خصوصا أن حصة المواد التموينية لشهر آب لم توزع بعد من قبل الوكلاء. التجار والمتعاملون في سوق البورصة عللوا ارتفاع الأسعار لأسباب تتعلق بزيادة الطلب من المستهلكين واعتبروه أمرا طبيعيا يحدث كل عام ويستمر حتى الأسبوع الأخير من رمضان، فيما أكد باعثة التجزئة على أن سوء الوضع الأمني والإجراءات الأمنية المتمثلة في غلق الطرق الرئيسية التي أفرزت مشكلة النقل هي من الأمور التي تسبب ندرة بعض المواد في السوق في الارتفاع الأخير للأسعار أحد تجار البورصة في الجانب الأيمن لمدينة الموصل وهو (مراد يحيى) أكد أن ارتفاع الأسعار وقتي بسبب ندرة بعض المواد في السوق جراء ازدياد الطلب على الاستهلاك من قبل المواطنين مع الدخول في شهر رمضان وأوضح بأن كيس الرز التايلندي وصل إلى (٥٠٠٠) دينار والدقيق المستورد المسمى صفر اقترب من سعر (٣٠٠٠) دينار للكيس، والمحلي (الأسمر) استقر عند (١٥٠٠٠) دينار، والسكرى والذرة نحو (٢٨٠٠٠) دينار، ويبلغ سعر اللتر الواحد من الزيت بحسود (١٧٥٠) دينار، والسمن بأنواعه بين (١٧٠٠٠ - ٢٢٠٠٠) دينار، والشاي بمختلف أنواعه بين (٢٠٠٠ - ٥٠٠٠) دينار. وأضاف مراد: الرز هو من أكثر المواد التي شهد ارتفاعا في أسعاره كونه الوجبة الرئيسية في مائدة الإفطار الموصلية والعراقية عموماً. (ياسر) تاجر آخر من البورصة قال ان أسعار المواد الغذائية ترتفع عالميا قبل وخلال شهر رمضان، ووضعنا الخاص في العراق بسبب المشاكل الأمنية ومصاعب النقل خصوصا بعد اجراءات منع دخول الشاحنات السورية الى الجانب العراقي على سبيل المثال، والقيود المفروضة على حركة الشاحنات المحلية داخل المدينة، كل ذلك رفع من سعر التكلفة وبالتالي فإن المواطن هو من يتحمل التبعات في نهاية الأمر.

باعة المواد الغذائية في الجانب الأيسر من المدينة يشكون صعوبة وصول البضاعة إليهم من الجانب الأيمن حيث سوق الجملة الرئيسي (البورصة) بسبب منع مغازر الشرطة لشاحنات النقل الصغيرة من عبور اربعة من أصل خمسة جسور تربط جانبي المدينة، والجسر الوحيد المسموح بعبور الشاحنات من فوقه هو الجسر الثالث الذي يشهد زحاما شديدا وقد تستغرق عملية النقل ساعات طويلة. يقول (سعدى عبد الله) صاحب محل لبيع المواد الغذائية في منطقة الكرامة: كل الاعمال يقل نشاطها في شهر رمضان باستثناء بيع المواد الغذائية، قد يكون ذلك مربحا لنا، غير أننا ايضا نعاني مشكلة تغير الأسعار حيث أننا وهذا يحدث في الغالب تباع الكميات التي لدينا وعندما نشرع في طلب كميات إضافية نجد بأن هناك فروقات كبيرة بالأسعار، فنضطر الى رفع الأسعار بدورنا ونضيف عليها اجور النقل التي تشهد في الأخرى ارتفاعا كبيرا بسبب ارتفاع أسعار الوقود والمشاكل الأخرى، عموما تغيرات الأسعار غير معقولة ولا اعتقد ان ثمة مكانا آخر من العالم تصعد فيه الأسعار بمقدار الضعف أو الضعفين بين ليلة وضحاها. أسعار اللحوم بنوعها الحمراء والبيضاء هي الأخرى قفزت الى مستويات كبيرة حيث وصل سعر الكيلوغرام الواحد من لحم العجل الى (٩٠٠٠) دينار، والضأن الى (٦٥٠٠) دينار، بينما وصل سعر الدجاج المحلي في سوق الجملة الى (٣٥٠٠) دينار للكغم.

المواطن (عزام خضر ٤٣ سنة) قال: لا اعرف لماذا ترتفع الأسعار في رمضان، يفترض بالناس أن يكتفوا بوجبة واحدة وهي الإفطار بدلا من ثلاث وجبات في الأيام الاعتيادية، وهذا يعني أن هناك انخفاضاً في الطلب بمقدار الثلثين، لكن بدلا من ذلك نجد ان هناك ارتفاعا في الطلب بمقدار ثلاثة أضعاف. بينما اتقى (ناظم عبد الله) باللائمة على التجار وحملهم مسؤولية ارتفاع الأسعار في شهر رمضان وقال ان المواد الأساسية كالرز والسكر والطحين قل المعروض منها قبل شهر بسبب احتكارها وكنتيجة طبيعية لذلك ارتفعت أسعارها وما أن جاء رمضان حتى أغرقت السوق بها، فأين سلطة ورقابة الدولة، اليس من المفترض بالأجهزة التابعة لها أن تضع معايير معقولة لحركة الأسعار من اجل حماية المستهلك؟

## مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد / الصدا

تم افتتاح المزاد اليومي الثامن بعد الالف لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوام الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٩/١٨ وكانت النتائج كالآتي:

عدد المصارف المساهمة في المزاد	السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	السعر الذي رسا عليه المزاد شراءً دينار/ دولار	المبلغ المتاح من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	المبلغ المشتري من قبل البنك بسعر المزاد دولار	مجموع عروض الشراء - دولار	مجموع عروض البيع - دولار
١٤	١٢٤٤	١٢٣٢	٩٣,٧٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٩٣,٧٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠

- ١- علما ان :-
  - أ- سعر البيع للحوالات (١٢٣٥) دينار/ حوالات.
  - ب- سعر البيع النقدي (١٢٤٥) دينار/ دولار.
  - ٢- الكمية الباعية تقدا بمبلغ (٥,٢٠٠,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (٨٨,٧٧٠,٠٠٠) دولار.

## بكلفة مليارات دينار تنفيذ ١٥ مشروعاً تريبوياً في أهوار الناصرية



**الناصرية / حسين كويم العالق**  
يتواصل العمل في مديرية تربية ذي قار بشروعاً تريبوياً في مناطق الأهوار وبكلفة اربعة مليارات دينار وذلك ضمن خطة انعاش الأهوار للعام الحالي. ذكر ذلك للمدى مدير قسم الابنية المدرسية في تربية ذي قار رئيس المهندسين احمد باقر ووضح قائلا: ضمن تخصيصات المديرية من خطة انعاش الأهوار للعام الحالي والبالغه اربعة مليارات دينار يجري العمل حالياً لانجاز ١٥ مدرسة ذات ست صفوف وثمانية صفوف ومخازن لتخزين مياه والكتب وقد تم حتى الان تحقيق نسب انجاز في المشاريع المذكورة تتراوح ما بين ٤٥ - ٥٠٪ وتتوقع المصدر انجاز المشاريع مطلع العام القادم. ومن بين ٢٠ وحدة ادارية في محافظة ذي قار فتح ١٣ وحدة ادارية ضمن مناطق الأهوار. الى ذلك اكد المصدر السابق استكمال اجراءات فتح ست مدارس جديدة ذات ١٢ صفا في مناطق الاسكان القديم ومدينة الصدر وحى اور ونواحي اور والبطحاء

المتحققة لكنه اشار الى ان الزيادة في الإيرادات تمثل مؤشرا ايجابيا لتنفيذ الموازنة التشغيلية المتملة بتقديم الخدمات والفعاليات الأخرى التي تقوم بها بلدية الناصرية. الى ذلك اوعز نائب محافظ ذي قار احمد الشيخ على خلال اجتماع غرفة عمليات مشاريع ذي قار الذي حضرته المدى توجيه كتب شكر وتقدير للجنة التقدير والبيع في مديرية بلدية الناصرية لتحقيقتها ايرادات بلغت ملياً ٥٤ مليون دينار من جباية بدلات الايجار وقطع الاراضي خلال الأشهر الثمانية الماضية. في السياق ذاته انجزت اقسام البلدية والمهندسين حسن عدوش ووضح قائلا: قامت المديرية بحملة واسعة لجباية الاموال المستحقة من املاك البلدية المتمثلة بالحوائث والاكشاك والساحات والبنائيات وقد تكنا حتى نهاية اب الماضي من تحقيق ايرادات بلغت ١٠٥٪ مقارنة بما تحقق بالعام الماضي. ولم يكشف المصدر عن حجم الاموال

وسيد دخيل وذلك مع بدء العام الدراسي الجديد مشيرا الى ان تنفيذ المدارس المذكورة يدخل ضمن خطة تنمية الاقاليم للعامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وعبر مرحلتين. من جانب اخر حققت مديرية بلدية الناصرية خلال الأشهر الثمانية الماضية زيادة في الإيرادات بلغت ١٠٥٪ مما حققته في العام الماضي وذلك من جباية بدلات الايجار المستحقة من املاك البلدية.

## ادلة جديدة على ضعف الاقتصاد الأمريكي

المدكا / وكالات

ونسبة نمو شهر تموز البالغة ٠,٥ في المئة. وحقق الناتج الصناعي نمواً بنسبة ٠,٢ في المئة، في ابطأ نمو له في الأشهر الثلاثة الأخيرة. وقال المحللون ان الأرقام الأخيرة تعزز الاعتقاد بان الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأمريكي سيخفض سعر الفائدة في اجتماعه الأسبوع

المقبيل. وبعد صدور الأرقام هبطت مؤشرات الاسواق الأمريكية، ليفقد مؤشر داو جونز ٧٦ نقطة عقب فتح السوق ليصل الى ١٣٣٤٩ نقطة. وسيكون الاحتياطي الفيدرالي، لدى اجتماعه لتقرير سعر الفائدة في ١٨ ايلول، تحت ضغط شديد كي يعمل على خفض كلفة اقتراض المستهلكين.

## وزير المالية: ضرورة شمول جميع المحافظات بالقرض الياباني

بغداد / الصدا

السفير الياباني لدى العراق ويحث خلال اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها بما يخدم المصالح المشتركة بين الشعبين. واطلع الوزير السفير الياباني على نسب الانجاز في موازنة عام ٢٠٠٧ للمحافظات والوزارات

أكد وزير المالية باقر جبر الزبيدي ضرورة شمول الأنبار ودیالی والموصل وباقى محافظات العراق بالقرض الياباني وأن يتم توزيعه بشكل عادل وحسب نسبة السكان جاء ذلك خلال استقبال السيد السيد كنجيرو مونجي

# مشورات

### احتكار

خسرت ميكروسوفت دعوى الاستئناف التي اقامتها ضد القرار الذي اصدرته المفوضية الأوروبية، والقاضي بدفعها غرامة قياسية قيمتها ٦٩٠ مليون دولار امريكي على خلفية نزاع طويل الامد متعلق بقوانين منع الاحتكار. وكانت المحكمة الأوروبية من الدرجة الأولى قد أيدت الحكم الذي قضى بأن ميكروسوفت خرقت بنود قانون مكافحة الاحتكار بفرص سيطرتها على الأسواق. وكان تحقيق اجري عام ٢٠٠٤ قد خلص إلى أن ميكروسوفت منذبة باقصائها منافسيها فيما يخص البرمجيات الخاصة باجهزة الكمبيوتر المركزية والمنتجات المتعلقة بوسائط تشغيل الصوت والصورة. و امام ميكروسوفت شهران لاستئناف الحكم الصادر لديها لدى محكمة العدل الأوروبية. وجاء في بيان اصدرته المحكمة أن "الحكم الأوروبية من الدرجة الأولى تؤيد في الجمل قرار المفوضية الأوروبية الذي خلص إلى أن ميكروسوفت انتهكت شروط سيطرتها على السوق".

### خسائر

من المتوقع أن يبدأ عدد من البنوك الاستثمارية الدولية في الإعلان عن الخسائر التي سببتها أزمة الائتمان التي بدأت في الولايات المتحدة وامتدت لتؤثر في الاقتصاد العالمي. وتقول تقارير إن هذه البنوك خسرت قرابة ٣٠ مليار دولار جراء ديون معدومة فشتل في تحصيلها. ويتوقع محللون أن تضطر هذه المؤسسات - والتي تملن عن نتائج الربع الثالث من العام الجاري خلال هذا الأسبوع - إلى إلغاء ١٠ بالمائة من قروض وافقت على تقديمها لجهات أخرى ويبلغ مجموعها ٣٠٠ مليار دولار.

وقالت صحيفة الصنداى تايمز إن هذا تسبب في محو الأرباح التي حققتها بعض هذه الشركات. وصدرت هذه التقارير قبيل اجتماع للاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) والذي يتوقع أن يشهد خفضاً لأسعار الفائدة على الدولار.

### أزمة

أكدت هيئة الخدمات المالية البريطانية مُجدداً أنها تعتبر مؤسسة نورذن روك للإقراض العقاري قادرة على الوفاء بديونها في مواعيدها وأن المشاكل التي يعاني منها العملاء فيما يتعلق بسحب أموالهم لا صلة لها بحالة المؤسسة المالية. وتراجع سعر سهم نورذن روك وتدقق العملاء لسحب أموالهم بعد أن وافق البنك على قرض طارئ من بنك إنجلترا المركزي للتكيف مع نقص السيولة وارتفاع أسعار الفائدة في أسواق المال. وقالت الهيئة في بيان "تؤكد هيئة الخدمات المالية مجدداً أنها تعتبر نورذن روك قادرة على الوفاء بديونها في مواعيدها وأن المودعين يمكنهم مواصلة ايداع وسحب الأموال." وأضافت "من الواضح أن هناك بعض المشاكل المتعلقة بالتشغيل في ظل طوابير العملاء عند بعض الفروع وضعويات الدخول الى موقع البنك على الانترنت نتيجة محاولة اعداد هائلة من العملاء الاطلاع على حساباتهم نتيجة العدائية التي احاطت بمؤسسة نورذن روك".